

السفير الروسي في لبنان كشف عن قواعد جديدة للعلاقات الدولية في «العالم المتعدد»

زاسبيكين لـ «الأنباء»: مخاطر من تقسيم سورية ودول أخرى في المنطقة!



السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبيكين

شدد السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبيكين على أهمية المحادثات التي جرت في موسكو بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري والتي تم الاتفاق فيها على إيجاد حل سياسي وعقد مؤتمر دولي حول سورية، ورأى أن تصاعد وتيرة الصراع في سورية يزيد من المخاطر ومن سفك الدماء وتدهور الأوضاع، مشيراً إلى أن الحل لا يكون إلا بتسوية سياسية التي كانت ومازالت روسيا تعمل عليه للخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها الصدامات.

في حال جرى العمل مع الأميركيين والأوروبيين ودول المنطقة على أساس «جنيف» فإن فرص التسوية كبيرة ومتوافرة

تؤيد التوجه السوري إلى مجلس الأمن المناقشة هذا الموضوع. وعما قالته إسرائيل بأن الطائرات لم تكن تستهدف النظام السوري بل أسلحة تنقل إلى حزب الله لفت إلى أن هناك تصريحات عديدة تنقل حول هذا الموضوع ولا توجد لدينا معلومات من المصدر الحيادي ونحن نعتد على المعلومات الواردة من السلطات السورية.

وعن موقف سورية التي قالت أنها تحتفظ بحق الرد في الوقت المناسب وما إذا كانت تنتظر ضوء أخضر من روسيا أو إيران رأى زاسبيكين أن كل الخطوات التي يمكن أن تتخذها القيادة السورية في هذا الشأن امر يتعلق بها، أملاً الإ يؤدي ما حدث إلى تصعيد الموقف، وافتا إلى معالجة هذه المسألة في مجلس الامن وفي

الشرق الاوسط، مؤكداً على أن هناك محاولات لتقسيم الدول العربية، داعياً إلى إدراك المخاطر من هذه المخططات وتوحيد الجهود وإيجاد القواسم المشتركة على أساس تأمين المستقبل الآمن للعرب.

وفي الجانب المتصل بزيارة نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى لبنان والنتائج التي أسفرت عنها، أكد أن للزيارة أهدافاً عديدة تتعلق بالأوضاع في المنطقة وجرى بالتأكيد على الأمن والاستقرار في لبنان وعلى تأييد سياسة القيادة اللبنانية.

وحول الكلام المتني نقل عن بوغدانوف أنه سألني على حزب الله عدم التدخل في الأزمة السورية، أوضح: أننا نؤيد سياسة القيادة اللبنانية أو ما يسمى الشاي بالنفس وتحييد لبنان في إطار إعلان الرد والتعامل مع السلطات الرسمية اللبنانية على هذا الأساس. مشيراً إلى أن روسيا تؤيد الإجراءات المتخذة من قبل السلطات اللبنانية لمنع تهريب السلاح عبر لبنان وتدفع المقاتلين. لافتاً إلى أن روسيا ومنذ بداية الأزمة السورية تتابع هذا الموضوع وتؤيد الإجراءات المتخذة لمنع هذه التصرفات. وشدد على تطبيق «إعلان بعبد» بصورة متكاملة وليس بشكل غير متوازن أو مجتزأ.

● بيروت - اتحاد درويش

سيدة في المجال العسكري لا بشكل مخالفة للقوانين الدولية، معتبراً أن تسليح المجموعات غير الشرعية أدى إلى عسكرة النزاع في سورية والتي توسع دائرة الاشتباكات والمعارك، وكرر موقف بلاده الرافض أسقاط النظام لأن ذلك يشكل اغتصاباً لارادة الشعب السوري واتخاذ القرار عنه. لافتاً إلى أن النظام لا يستسلم بتهديدات من المعارضة أو من الأطراف الخارجية، مؤكداً أن النظام السوري سيواصل معاركة بعض النظم السورية، روسيا أو أي طرف خارجي، مستعبداً في الوقت نفسه الحسم العسكري لأي طرف.

وعن دور روسيا المنحاز إلى جانب النظام السوري على عكس ما كان عليه في ليبيا مثلاً، وهل المتعدد لم يعد مجرد نظرية وهو لتأكيد حضورها في المنطقة اعتبر السفير زاسبيكين أن الموقف الروسي لم يتغير وهو الوقوف إلى جانب الشعوب العربية، متمنياً أن تكون سورية دولة ديموقراطية إنما لتحقيق هذا الهدف يجب تأمين الحق المشروع للشعب السوري في انتخاب قيادته والعيش في ظل القوانين والدستور الذي يضمن الديموقراطية وحقوق الإنسان. مشدداً على أن هذا هو الموقف المبدئي لروسيا إلى جانب موقفاً المتوازن من كل القوى السياسية في سورية. مؤكداً أن بلاده تسعى إلى إيجاد قاسم مشترك في مواقف هذه

القوى لتأمين الحقوق للشعب السوري. ورأى أن التطورات التي تحدث الآن في العالم العربي هي عملية معقدة تشترك فيها أطراف عديدة داخلية وخارجية، لافتاً إلى الحراك الشعبي الذي يسعى إلى الحرية والديموقراطية، مشيراً إلى لعبة من الأطراف الخارجية التي تريد تحقيق مصالحها الضيقة التي لا تتصل بالمستقبل الحر ولا بالديموقراطية في العالم العربي. داعياً القوى المعتدلة في سورية من النظام أو المعارضة الذين يقفون مع المطالب الوطنية إلى توحيد جهودهم لإيجاد المخرج للأوضاع المسأولة.

ورداً على سؤال رأى السفير زاسبيكين أن التوجه نحو العالم المتعدد لم يعد مجرد نظرية وهو أمر واقع، ولكنه غير متكامل، لافتاً إلى أن هذه العملية لم تستكمل بعد وهي تتطلب فترة معينة. ورأى أن التفاعل في المصالح مراكز القوى المتعددة وتجمعات الدول التي تسعى إلى ذات القيم والمفاهيم والعلاقات الدولية وإلى العدالة تعتقد أن أهم شيء هو تأمين المشاركة في هذه العملية من جانب الدول الكبيرة والصغيرة على أساس الاحترام المتبادل وتحقيق الشرعية الدولية في كل مكان. واعتبر أن المنافسة الاقتصادية التي تحصل دائماً لا يجب أن تكون عن طريق الحروب، بل عن طريق التنافس الاقتصادي

تتضمن تقسيم سورية إلى 4 دول سنية وكردية ودرزية وعلوية

فرض الكيان العلوي ضمن الخطة «ب» بيد نظام الاسد.. وتطبيقها من الباب الكردي



سلطت الأضواء بقوة في الفترة الأخيرة على مشروع «الكيان العلوي في سورية»:

● في أنقرة شن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قبل أيام، في لقاء صحافي مع «حريات» التركية، هجوماً غير مسبوق على نظام الرئيس بشار الأسد، متهما إياه بالضغطة على زر الخطة «ب» القاضية بتطهير الساحل من الطائفة السنية، وتأمين «ممر آمن للنصيريين (العلويين) بين قلب مدينة حمص ولبنان»، معتبراً أن «الجزر الأخيرة التي ارتكبتها الأسد في مدينة بانياس ضد السنة، تعتبر مؤشراً خطيراً ومرحلة جديدة في الأزمة السورية، بغية إقامة كيان منفصل على أساس طائفي، أي دولة نصيرية»، على حد قوله.

مشيراً إلى أن المؤشرات الآن تدل دلالة واضحة على أن الأسد انتقل إلى تنفيذ الخطة (ب).

● في موسكو، أعلن جون كيري وزير الخارجية الأميركي أن البديل عن الحل السياسي للأزمة هو تفكك سورية.

● في بيروت، قال النائب وليد جنبلاط قبل أيام (في موقفه الأسبوعي عبر جريدة (الحزب الاشتراكي) «النظام السوري يتماذى في مخططه الواضح لتدمير المدن والأرياف وتهجير الأكثرية السورية داخل سورية وخارجها كقمة للمباشرة فيما قد يصح وصفه بأنه بمثابة تطهير عرقي وطائفي بدأ في منطقة الساحل السوري ومدنه بما لا يقلل الشك. وما معركة الفصير إلا لتطهير حمص وتغيير تركيبها الديموغرافية، تهمة لتحويلها عاصمة الدولة المنتظرة بعد تقسيم سورية».

بعد معارك «ريف القصير» على مقربة من الحدود اللبنانية والتي طالت بنارها منطقة الهرمل، جرى وضع هذه المواجهات في إطار عملية الربط بين الشيعة في البقاع الشمالي والعلويين في الساحل السوري عبر حمص.

وبعد مجازر طائفية في ريف بانياس شبّهت بعملية التنظيف الإثني الذي حصل في البلقان، سلط المراقبون الضوء على الهاجس الطائفي المتمثل في الساحل السوري وجنوبه وامتداده إلى لبنان، واعتبرت بداية معركة الساحل السوري نهاية الحل السياسي وبداية مرحلة التقسيم على أساس مذهبي.

هل بدأ نظام الأسد يتجه إلى استخدام ورقة تقسيم سورية خياراً أخيراً في مواجهة مشروع إسقاطه؟ وهل دخلت الثورة المسلحة ضد النظام في دمشق مرحلة تفكيك الدولة الموحدة التي فرضها الانتداب الفرنسي على الكيان المذهبي في سورية منذ العام 1936؟ التساؤلات تبدو

وسقوط الأنظمة ونشوء ما حركة مرهونة بتطورات تاريخية كبرى وبأحداث عظمى تبقى مقدراتها في يدي القوى الدولية القادرة على الأمر والنهي.

وما هو ثابت من جهة أخرى أن مسلسل الأحداث والتطورات التاريخية التي بدأت تعصف بالعالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى الثورات العربية التي نشهدها اليوم فتحت آفاقاً جديدة للشعوب والجماعات لكي تتحرك وتتخفف من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة وحققها بتقرير المصير. الأمثلة أكثر من أن تعد وتحصى.

فمن يوغوسلافيا بعد سقوط الشيوعية إلى السودان بعد التقسيم، ومن العراق ما بعد الاجتياح الأميركي إلى سورية الآن.

منذ بداية الأحداث السورية كانت المخاوف الدولية تتحور حول 3 أشكال من السيناريوهات المحتملة: 1 - أن تتحول المواجهة بين الثورة ذات الطابع السني والنظام ذي الهوية العلوية حرباً مذهبية شاملة تتخطى الجغرافيا السورية لتطول الشرق الأوسط بأكمله.

2 - أن تتحول الانتفاضة السلمية ثورة مسلحة تتماذى في عسكريتها إلى الحدود التي تهدد بكسر التفوق الذي يملكه النظام ثم إلى السقوط التي تهدد بانهايار الدولة السورية بمؤسساتها ومرافقها بكل ما يعنيه ذلك من الإزلاق إلى الفوضى الشاملة واستعادة مطابقة لمشهد العراق ما بعد الغزو الأميركي.

3 - أن تتحول الأزمة السورية صاعق تفجير لإزمات دولية المحققة وعلى النحو الذي يؤدي إلى مواجهات من نوع أكبر تتخذ شكل حرب دولية، مباشرة أو مستترة، تقوض الاستقرار والسلام العالمي.

الآن، وبعد عامين على بداية الثورة ضد الأسد، وفي ضوء ما تتخضت عنه من فظائع ومن عجز دولي عن إيجاد الحلول، يبدو المشهد السوري وقد بدأ يترجم كل المخاوف الدولية حقائقاً نتيجة إفران السيناريوهات القائمة نتيجة مباشرة للاستحالات الثلاث التي تكشف عنها الصراع.

ففي ظل عدم إمكان التدخل العسكري الدولي في سورية وفقاً للنموذج الليبي، ونفاد خيارات المجتمع الدولي وسقوط جميع مبادراته من أجل فرض تغيير سلمي للنظام، وانتهاء باستحالة تحقيق أي تسوية بين النظام والمعارضة، يكون الوضع في سورية قد دخل جدى حصى الكواكيب التي كان يخشى منها، ويصعب مرهونا في اتجاهاته ونهاياته لدنياميات الصراع الداخلي المفتوح ومعالجة موازين القوى المتدخله فيه.

في الظاهر يمكن تفسير حركة الأسد بأنها إجراء من النوع الثقيل ضد التدخلات التركية المتصاعدة في الأزمة السورية وعودة إلى استعمال ورقة حزب العمال الكردستاني، الخطرة، في مواجهة اللثورة السورية.

إلا أن المشهد الذي قدمه الأسد في المناطق الكردية السورية يحمل من الدلالات والأبعاد ما يتعدى بكثير اللعبة الأمنية. ليرتدي طابع نقلة استراتيجية من مستوى مختلف كلياً تنطوي في غاياتها الكبرى على:

● أولاً، تحضير الارضية الكردية في شمال شرق سورية لعملية انفصال عن السلطة المركزية في دمشق.

● ثانياً، فتح الطريق أمام التوصل الحر بين كردستان سورية وكردستان العراق بكل ما يعنيه هذا التوصل من تعويم للمسألة الكردية ومن تشريع الأبواب أمام مشروع الوطن الكردي الكبير، وأمام سيناريو تفكيك الأنظمة الإقليمية المجاورة من العراق إلى سورية وتركيا وإيران.

● الواقع أيضاً أن ما حققه الأسد في نقلته الاستراتيجية يتمثل في أمرين:

● الأول توجيه رسالة قاطعة إلى القوى الدولية حيال المصير الذي ينتظر الشرق الأوسط في حال سقوط نظامه المركزي في دمشق، أي تفكيك المنطقة إلى كيانات مذهبية.

● الثاني، دفع الأكراد إلى قيادة مشروع فدرلة الشرق الأوسط بهدف تهية المناخات المواتية لإقامة منطقة للحكم الذاتي العلوي في غرب سورية تضمن أمن العلويين، وتأمين الحلقة الأخيرة المطلوبة لمشروع فيدرالية سورية يتشارك في قيادتها العلويون والأكراد والدروز إلى جانب السنة.

عند هذا الحد ثمة أسئلة متعددة تطرح نفسها بقوة، وأولها هل يمكن فعلاً أن تشهد قيامه كيان علوي مستقل وعلى هذا المستوى من القوة في غرب سورية؛ وهل يمكن للقوى الدولية وفي مقدمتها تركيا والأنظمة العربية والولايات المتحدة أن تقبل بنشوء دولة مذهبية تملك القدرات الاستراتيجية والأسلحة الكيماائية؛ وما هي الحدود الفعلية التي تقف بين تطلعات الحكم الذاتي للشعوب، أكراد وعلويين ودرز ومسيحيين، وبين تطلعات والاستقلال الكامل والانفصال؟

الإجابات بالتأكيد لا يمكن أن تكون جائزة ونهائية، فالمنظرة التي تصلح اليوم قد لا تصلح غداً أو بعد عقد من الزمن.

إلا أن ما هو ثابت أن تغير الخرائط الجيوبوليتيكية هو شأن أكبر من قدرة الشعوب والجماعات على تحقيقه مهما بلغت من قوة وبأس،

لم يعد من الممكن الاستمرار فيها، وعودة قسرية إلى حال التمزق الطبيعي للجماعات المقيمة على الجغرافيا السورية.

بل يشكل وبدرجة أعلى إحياء للاتجاهات الاستقلالية التي كانت طاغية في الوجدان العلوي في مرحلة ما قبل العام 1936 وما رافقها من مشروع تحالف الاقليات، وهي الاتجاهات التي خبت خلال العقود الأربعة الماضية تحت وطأة الغرض الكبيرة التي أتاحتها وصول حافظ الأسد إلى السلطة المركزية في دمشق وما قمته من إغراءات التوسع والثروة وتصاعد النفوذ.

ولعل أكثر ما يعزز فكرة العودة إلى العقل وإقامة الكيان العلوي المستقل يكمن في أن مشروع الحكم الذاتي للعلويين بات يحظى بعناصر القوة التي تؤهله للعيش وفرض شروطه في أي تسوية سياسية مستقبلية مع مكونات المجتمع السوري، السنية منها على وجه التحديد.

فأبرز نتائج التجربة الطويلة التي خاضها آل الأسد في الحكم المركزي في دمشق أنها حولت الجغرافيا العلوية في غرب سورية من مناطق معزومة وفقيرة إلى بنية متطورة متكاملة المواصلات تسمح لها بأن تكون قاعدة صالحة للحكم الذاتي

إن لم يكن للاستقلال، واقعاً من صعوبات يمكن تجاوزه، ومشروعاً جيوبوليتيكيًا يتقاطع مع مصالح الكثير من القوى الإقليمية والدولية، ويدغدغ الجماعات الأقلوية المقيمة في الشرق الأوسط، من يهود إسرائيل إلى الشيعة العرب، إلى دروز حوران ومسيحيي لبنان وصولاً إلى أكراد الشرق الأوسط.

مع ذلك، وعلى رغم توافر معظم شروط النجاح، ما يعجز مشروع قيام الإقليم العلوي في سورية هو تأجيج الاتجاهات الاستقلالية لدى أقليات المنطقة وتهية الارضية والنخات في جانب الأوسط على نحو يجعل من الحكم الذاتي العلوي في سورية جزءاً من سياق عام وجارف وليس مشروعاً استثنائياً نافراً ومرفوضاً. وهنا بالذات يأتي الدور المفصلي لكبر أقليات الشرق الأوسط: الأكراد، ويصبح في الإمكان فهم أبعاد الحركة الاستراتيجية التي أقدم عليها نظام الأسد في شمال شرق سورية، «كردستان سورية»، حين نفذت قواته انسحاباً طوعياً من المدن الكردية الكبرى وسلمتها لحزب الوحدة الديموقراطي الكردي المرتبط بحزب العمال الكردستاني (الملاحق دولياً بتهمة الإرهاب).

التي بناها الأسد الأب وعلى النحو الذي سيفضي إلى نقطة تحول معاكسة في التاريخ العلوي وإلى إسدال الستارة عن حقبة النفوذ الاستثنائي التي عرفتها الطائفة الأقلوية في اتجاه حقبة جديدة مثقلة بالمخاوف الجدية والكوابيس المصرية.

ويدرك الأسد الابن أن سقوط نظامه في دمشق لن يكون شبيهاً بأي سقوط آخر للأنظمة التي سبقته، فهو لا يمكن أن ينتهي بهرب مفاجئ على غرار ما فعله الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ولا بعراضه من الحكامات العسكرية والقدرات الاستراتيجية التي يملكها، وإلى الحد الذي بات يجعل الكيان العلوي في مرحلة ما بعد سقوط النظام المركزي أمراً واقعاً من الصعوبة يمكن تجاوزه، ومشروعاً جيوبوليتيكيًا يتقاطع مع مصالح الكثير من القوى الإقليمية والدولية، ويدغدغ الجماعات الأقلوية المقيمة في الشرق الأوسط، من يهود إسرائيل إلى الشيعة العرب، إلى دروز حوران ومسيحيي لبنان وصولاً إلى أكراد الشرق الأوسط.

وما تعنيه عودة الأكثرية السنية إلى الحكم بعد 4 عقود من الرضوخ والامتهان أن الطائفة الأقلوية التي حكمت سورية منذ العام 1970 ستكون عرضة لحروب ردية عنيفة ولواجبات من الانتقام والتطهير الإثني في واحد من أشنع السيناريوهات التي باتت تترعى بقوة في الأفق والتي ليس من مجال لتجنبها إلا من خلال خيار الانكفاء إلى العقل العلوي المحصن، ومن خلال تفكيك سورية والعودة بها إلى حقبة ما قبل العام 1936، حقبة الكيانات المذهبية والإثنية التي إيصرت النور مع نهاية الحرب العالمية الأولى؛ خيار الانسحاب إلى العقل الأصلي والمعكس في تاريخ الطائفة العلوية، يمثل في حقيقة الأمر إنهاء واقعيًا لحقبة استثنائية في تاريخ سورية

مشروعة وواقعية في ضوء ما بدأت تتخض عنه تطورات الحدث السوري المتسارعة.

عن هذه الأسئلة يجب محلل استراتيجي في بيروت، مما لا ريب فيه أن وصول الفريق حافظ الأسد إلى سدة الرئاسة الأولى في دمشق في العام 1970 شكل في أحد أهم جوانبه محطة مفصلية في جيوبوليتيك الشرق الأوسط تحولت معها سورية من كيان سياسي هش تصصف به التيارات العنقائدية والانقلابات العسكرية إلى دولة متماسكة مستقرة، ولو عن طريق الاستبداد، وإلى قطب إقليمي له مكانته المرجحة في المشهد الدولي وكلمته الفاصلة في قضايا الحرب والسلام.

لكن الناتج الأهم لما تخض عنه آخر فصول حركة الصراع على السلطة في سورية الذي أوصل الأسد إلى الحكم حينذاك، أنه شكل نقطة انعطاف مصيرية في تاريخ العلويين كان لها أن تنهي عهودا من المعاناة والقهر وتحولهم من طائفة مهممة مسهوقة محددة الأفاق والطموحات في القرداحة إلى جماعة فائقة النفوذ تهيمن على الأكثرية الساحقة في سورية، تمسك بمفاصل السلطة وبعد أكثر من 4 عقود من الرضوخ وتنعّم بمقدرات الدولة التي تتيح لها الثروة والرخاء.

من هذه الخلفية يتراءى الوجه الحقيقي للصراع في سورية وتتكشف صورة التحولات المصيرية التي تنتظر المشهد السوري اليوم وبعد أكثر من أربعة عقود على آخر انعطافات.

ففي الوقت الذي لا يمكن لأحد التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل التركة الاستراتيجية الكبيرة في سورية خلفها المؤسس حافظ الأسد على مستوى وضع سورية ومكانتها ودورها على الساحتين الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد وريثه بشار.

الثابتة التي يتفق حولها الجميع أن سقوط السوري في دمشق سوف يؤدي إلى الإطاحة بالتركة الفتوية